

Distr.: General
24 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل

السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا

السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة التنمية لما

بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من المؤسسة الألمانية لسكان العالم، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

الدعوة إلى التزام أقوى بالحقوق الصحية والإنجابية لأكبر جيل من الشباب
شهدته التاريخ

إن الجيل المعاصر من الشباب هو الأكبر حجماً على مر التاريخ. وفضلاً عن ذلك، سيزداد نمو الأشخاص البالغة أعمارهم بين عشر سنوات وأربعة وعشرين سنة ليتجاوز اثني بليون بحلول عام ٢٠٥٠، يعيش ما نسبته ٨٩ في المائة منهم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (وفقاً لتقديرات التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢). ولقد قيل وكتب الكثير عن إمكانيات هذه البلدان للاستفادة من هذه الميزة الديمغرافية إذا ما كانت هناك استثمارات كافية في حقوق الشباب وصحتهم وتعليمهم وتوظيفهم. ومع ذلك، فإن العديد من الاستراتيجيات الإنمائية حتى الآن لا تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية للديناميات السكانية بشكل كاف، كما أن الالتزام السياسي وحقوق الشباب واحتياجاتهم لا يزالان منعزلاً بشكل حاد في العديد من البلدان. ويتمثل الغرض من هذا البيان في التأكيد على الحاجة الماسة لإدماج الحقوق الجنسية والإنجابية للشباب بشكل محدد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حتى يتسنى ضمان ازدهار السكان وتحقيق التنمية المستدامة للمستقبل.

وتوجد الديناميات السكانية عدداً من التحديات السياسية والاجتماعية، لا سيما في مجالات ضمان التغذية، وشمولية الحصول على التغطية الصحية والتعليم والتدريب المتسمة بالجودة، وكذلك فيما يتعلق بالهياكل الأساسية التقنية والاجتماعية. ومن الضروري بمجابهة هذه التحديات بتبني سياسات ومخططات سليمة استراتيجياً ومستندة على الأدلة تحمي حقوق الإنسان والخيارات الفردية. وإن الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية، واتخاذ قرارات بحرية وضمير صادق بشأن ما إذا كان الأشخاص يودون إنجاب أطفال، ومتى يكون ذلك، ومع من، وعدد هؤلاء الأطفال، تشكل جميعها جزءاً من حقوق الإنسان الأساسية.

ومع ذلك، فهناك اليوم ٢٢٥ مليون امرأة لا تتوفر لهن وسائل منع الحمل بسبب القسر والوصم بالعار والتمييز، أو انعدام إمكانية الحصول على هذه الوسائل. وكل سنة، تحمل ٧,٣ مليون فتاة دون سن الثامنة عشرة بطفل، في الوقت الذي تشكل فيه التعقيدات أثناء الحمل أو الولادة واحدة من الأسباب الرئيسية المفضية إلى وفيات الفتيات بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة. ويجرم العديد من هؤلاء الفتيات من فرص تطوير إمكانياتهن لكسب سبل عيشهن أو المساهمة في التطوير الاجتماعي والاقتصادي لبلدانهن.

وتبرز هذه الإحصاءات، وإحصاءات عديدة غيرها، ما ينجم من آثار خطيرة عندما لا تكفل الحقوق الصحية والإنجابية للشباب. وهي تبرز أيضا ما نشاهده نحن يوميا باعتبارنا منظمة لا تهدف إلى الربح تعمل في إثيوبيا وكينيا وتزانيا وأوغندا. ولمعالجة التحديات المذكورة أعلاه، يركز عملنا على برامج التنمية، والدعوة، ورفع مستويات الوعي. وبهذه الصفة، نعمل مع الحكومات والإدارات، والمجتمعات المحلية، والقادة المحليين، والعاملين في مجال الصحة، والمرافق الصحية، والآباء والأمهات والمعلمين، فضلا عن الشباب أنفسهم (وذلك بصفة رئيسية في سياق نوادي الشباب للتواصل بين الأقران). ولذا، فإننا نعرف من واقع التجربة ما للأطر القانونية والهياكل الأساسية والاستثمارات المالية من أهمية حاسمة في تسهيل التغيير ميدانيا، لا سيما في الأوضاع الأكثر تضررا بالفقر.

وبناء على ما سبق فإن المؤسسة الألمانية لسكان العالم تود أن تشدد على ضرورة أن تولى الدول الأعضاء الأولوية للمسائل التالية:

١ - تحقيق عمومية الحصول على الحقوق الصحية والإنجابية للجميع - بصرف النظر عن نوع الجنس، والإثنية، والسن، والوضع الزوجي، والميل الجنسي، والهوية الجنسية، أو أية عوامل أخرى.

٢ - الاستثمار في المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات لضمان إعمال حقوق النساء والفتيات وتمكينهن من اتخاذ قراراتهن بحرية بشأن الكيفية التي يردن أن يعشن بها، ومع من يخترن العيش، وما هو المسار الوظيفي الذي يخترنه، أو ما إذا كن يردن أطفالا، وعددهم، ومتى يكون ذلك.

٣ - توفر التعليم الابتدائي والثانوي المتسمين بالجودة العالية، بما في ذلك التثقيف الشامل بشأن المسائل الجنسية، للفتيان والفتيات على حد سواء، داخل وخارج المدرسة، لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يخص حيواتهم.

٤ - تحسين طرائق جمع وتحليل البيانات لتشمل التصنيف بحسب نوع الجنس والسن والموقع الجغرافي، والشرحية الاقتصادية، والوضع الزوجي، بحيث تعكس استراتيجيات التنمية الحجم المتوقع في المستقبل، والهيكلة العمرية، والتوزيع الجغرافي لفئات السكان التي تغطيها.

وفي ضوء العمليات الدولية التي شهدتها الآونة الأخيرة والحارية، المفضية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي ستعتمد في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نتقدم بالتوصيات التالية:

١ - ينبغي أن تنعكس نتائج الاستعراض الإجرائي والإقليمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك تقرير الأمين العام، في الأهداف والغايات والمؤشرات، كما أكدت الدول الأعضاء بصفة متسقة، وذلك، على سبيل المثال، من خلال دعوة برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية للاستمرارية في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢ - ينبغي للتوصيات المرفوعة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أن تشكل الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٣ - وبالنظر إلى ما هو أبعد من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتعين أن تعالج مسألة الحقوق الجنسية والإنجابية لأشد الفئات ضعفاً و/أو المهمشة، مثل الأطفال والشباب، فضلاً عن المسنين وذوي الإعاقات والشعوب الأصلية. ويشمل ذلك تقديم التثقيف الشامل بشأن المسائل الجنسية لجميع فئات الشباب، داخل وخارج المدرسة.

٤ - نرحب بتقرير الأمين العام المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"، إذ أنه يطلب توفير سبل التنفيذ والتمويل اللازمة، بالإضافة إلى البيانات المصنفة بشكل كاف. غير أن التقرير لا يشير إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين التي تعوق الأعمال الكاملة لحقوق النساء والفتيات، والمساواة الحقيقية بين الجنسين والتمكين. ويجب عدم إغفال الالتزام بإعادة صياغة تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية ليمركز حول "العناصر الأساسية" كما يقترح تقرير الأمين العام.

وما لم تأخذ الدول في الحسبان الديناميات السكانية، مع التركيز على الشباب وحقوقهم الجنسية والإنجابية، فإنها لن تتمكن من الاستفادة من الربح الديمغرافي بتسخيره للحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة لسكانها. ولم يسبق حتى في إطار الأهداف الإنمائية للألفية إعطاء هذه المسائل الاهتمام الكافي، على الرغم من أن الاستثمارات في هذا المجال هي من بين الاستثمارات الأعلى ربحية، وعلى الرغم من أن هذه المسائل متأصلة في حقوق الإنسان العالمية لجميع الأفراد. وتضيق الفرص المتاحة بشكل متسارع. ولذا، فإنه من الضروري أن تؤخذ الجوانب المذكورة أعلاه في الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باعتبارها الإطار الأساسي لتشكيل مستقبل هذا الكوكب وسكانه في السنوات القادمة.